إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/205
للنشر الفوري
9 مايو 2016

خبراء الصندوق يختتمون بعثة إلى سلطنة عُمان في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2016

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي تخلص إليها هذه البعثة، سيقوم الخبراء بإعداد تقرير يقدَّم إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار.

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة إلى مسقط بقيادة السيدة آليسون هولاند في الفترة من 24 إبريل إلى 4 مايو لعقد المناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع عُمان. وفي ختام البعثة أدلت السيدة هولاند بالبيان التالي:

"تأثر الاقتصاد العماني سلبا بالتراجع المستمر في أسعار النفط رغم ما اتخذته السلطات حتى الآن من إجراءات قوية على مستوى السياسات. وتشير التقديرات إلى تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدركربوني إلى 4% في عام 2015، ويتوقع تباطؤه أكثر في عام 2016. غير أنه من المتوقع انتعاشه على المدى المتوسط في ظل ما توفره تدابير الضبط المالي من حيز للحفاظ على الإنفاق الرأسمالي الحكومي ذي الأولوية بالإضافة إلى التعافي المحدود في أسعار النفط. ومع مواصلة البناء على الجهود الجارية لتعزيز مناخ الأعمال يمكن أن تتحسن توقعات النمو المستقبلية. وتشير التوقعات حاليا إلى بقاء التضخم منخفضا.

"وقد اتخذت السلطات تدابير جريئة للحد من أثر هبوط أسعار النفط على عجز المالية العامة، بما في ذلك تخفيض الإنفاق على بنود الأجور والمزايا، والدعم، والدفاع، والاستثمارات الرأسمالية التي تقوم بها وزارات الخدمة المدنية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التدابير إلى خفض النفقات في 2016 بمبلغ قدره 4.5 مليار دولار (أو 8% من إجمالي الناتج المحلي)؛ غير أنه سيتم تحييد أثر هذه الوفورات إلى حد كبير بالهبوط المتوقع في الإيرادات الهيدروكربونية، مما سيترتب عليه بقاء العجز دون تغيير يذكر عموما عند مستوى 17.1% من إجمالي الناتج المحلي (مقارنة بنسبة قدرها 17.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015). ومع ذلك، فإن التأثير المستمر لهذه التدابير، مقترنا بالزيادة المقررة في ضريبة دخل الشركات اعتبارا من عام 2017 واستحداث ضريبة القيمة المضافة في عام 2018، سيؤدي إلى تقليص عجز المالية العامة على المدى المتوسط. وبالنسبة لعجز

الحساب الجاري، المقدّر في عام 2015 بنحو 18.7% من إجمالي الناتج المحلي، فمن المتوقع كذلك أن يظل قائما، رغم تراجعه، على المدى المتوسط.

"وللحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة ودعم نظام ربط سعر الصرف على المدى المتوسط إلى الطويل، يتعين اتخاذ المزيد من تدابير التصحيح المالي التدريجية بدءا من عام 2017. ومن شأن اتخاذ مزيد من إصلاحات المالية العامة أن يؤدي أيضا إلى تخفيض تكاليف الاقتراض ودعم ارتفاع معدلات النمو. وينبغي أن يرتكز هذا التصحيح على إطار متوسط الأجل للمالية العامة، وقد ينطوي على الإلغاء التدريجي لبنود الدعم المتبقية، وزيادة احتواء النفقات الحكومية المتكررة، وتطبيق رسوم الإنتاج على سلع معينة. وسيتطلب تغطية عجز المالية العامة مزيجا من الاقتراض المحلي والخارجي، مقترنا بالسحب من الأصول المالية الحكومية. وينبغي أن تواصل السلطات تقوية الإطار الذي وضعته لإدارة الدين والأصول لضمان فعالية إدارة احتياجات التمويل.

"ويتمتع الجهاز المصرفي العماني بمستوى عال من الرسملة والربحية. غير أن أوضاع السيولة ازدادت ضيقا كما أن تكاليف التمويل المصرفي آخذة في التزايد. ويواصل البنك المركزي العماني رصد الأوضاع عن كثب وهو على استعداد لاتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا ما تحققت المخاطر. ولا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي نظاما جيدا يخدم الاقتصاد العماني.

"ويؤكد تراجع أسعار النفط ضرورة التعجيل بتنويع الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص. وسوف يساعد تعزيز بيئة الأعمال ورفع كفاءة الحكومة وتمرير قانون الاستثمار الأجنبي على زيادة استثمارات القطاع الخاص. وسيؤدي رفع جودة التعليم إلى تعزيز فرص عمل المواطنين في القطاع الخاص. كذلك يمكن لمواصلة التقدم في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تسهم في توفير فرص العمل وزيادة الصادرات غير الهيدروكربونية".

"ويتوجه فريق خبراء الصندوق بالشكر إلى السلطات العمانية على ما أبدته من تعاون ولعقد مناقشات اتسمت بالصراحة".